

المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات

مصطفى محسن

أستاذ باحث في قضايا التربية والثقافة والتنمية.

على سبيل التمهيد: في الإشكالية

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية وما يرتبط به من مفاهيم مجاورة أو محيطة مثل: السلوك الانتخابي، والعزوف، والثقافة الانتخابية، والمواطنة والسلوك المدني... الخ، مجالاً واسعاً ومعقداً للبحث في مضمار العلوم الاجتماعية خاصة، والإنسانية بشكل عام. غير أن ما يعني في هذه الورقة المركزة هو تقديم بعض المداخل الأساسية لقراءة سوسيولوجية لنتائج انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وتحديداً من زاوية المشاركة الانتخابية المتدنية التي وسمت هذه الاستحقاقات، والتي شكلت بالنسبة للبعض «زلزلاً» زعزع طمأنينة بعض القناعات والوثوقيات والآمال والأوهام، ليطل الحقل السياسي والسوسيو ثقافي العام.

وقبل الشروع في بسط المعالم الرئيسيّة لهذا العرض أستأذنكم في أن أمنح نفسي فرصة إعادة هيكلة ودمج وترتيب تلك الأسئلة القيمة التي اقترحتها تصورات الورقة التوجيهية لهذه «المائدة المستديرة» محاور للتفكير والنقاش. وذلك بشكل يمكنني – كما أعتقد – من تقديم بعض ملامح الإجابة عنها وفق الرؤية المنهجية التي أراها قيمة بذلك. وأجمل أهم هذه الأسئلة في ما يلي^(١):

١ – ما الذي يعنيه، سوسيولوجياً، مفهوم المشاركة السياسية، وما يرتبط به من عزوف عن العمل السياسي، ولا سيما في سياقنا المغربي الراهن؟

٢ – ما هي الدلالة الاجتماعية والرسائل أو الدروس المستفادة من ضعف المشاركة السياسية في انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؟

(١) يعد نص هذا العرض صيغة معدلة مركزة وموثقة للمداخلة التي ساهمنا بها في المائدة المستديرة التي نظمها «منتدى التواصل» في أغادير، بتاريخ ٦/١٠/٢٠٠٧، وذلك حول موضوع «المشاركة السياسية في المغرب في ضوء انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧». لذا وجب التنويه والتذكير حتى تقرأ هذه المساهمة في حدود تاريخيتها وسياقها الخاص.

٣ - ما هي أبرز وأخطر مواطن الخلل أو العطب في الحقل السياسي الوطني، والتي يمكن أن تشكل عوامل منتجة لضعف المشاركة أو العزوف عن العمل السياسي عامة، والسلوك الانتخابي في مجتمعنا بشكل خاص؟.

٤ - ما هي الآفاق التي يمكن فتحها بهدف تجاوز وتخطي بعض المخاطر والتبعات السلبية لهذه الأوضاع السياسية المتردية، وما الممكنات أو البدائل التي علينا العمل على اجتراحها من أجل الإصلاح والتجديد والمراجعة وإعادة البناء، تأسيساً لمشروع تحول ديمقراطي سليم وهادف؟.

لا أدعي أبداً أيَّ اقتدار على تقديم كلِّ الأجوبة الجامعة المانعة على هذه الأسئلة، وإنما أقصى ما أستطيعه الآن - ولا اعتبارات نظرية ومنهجية متعددة ومتداخلة - هو طرح بعض التساؤلات وإبداء بعض الملاحظات التي هي أقرب إلى مجرد فرضيات للتفكير والبحث منها إلى أطروحات أو أفكار ناجزة مكتملة النجاعة والثبات، ولكن دون أن أجردها كلية من ذلك، وإنما ما أقصده هو ما يتعلق، في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية أساساً، بالحدز من أي تعميم أو اختزال غير مبرر، وبأهمية تنسيب المعطيات والوقائع والأفكار والأحكام مما هو متداول في سوسيولوجيا المعرفة، وفي الحقل الإستمولوجي عامة.

أولاً: المشاركة السياسية/ الانتخابية كظاهرة اجتماعية: المفهوم والأبعاد

يعني مفهوم المشاركة السياسية، في مدلوله الإيجابي، ذلك الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكلِّ ما يرتبط بها من انتماء منظم أو تعاطفي، ومن نشاط مستمر، وممارسة مسؤولة للحق الانتخابي، ونهج وسلوك سياسي واع، وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة، مع اختلاف مستويات هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الاجتماعية، بل وبين المجتمعات القومية. ونقيض هذه المشاركة هو ما يدعى عادة بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه لأسباب سنعرض لبعضها فيما بعد^(٢). غير أن من بين ما يهم الفهم السوسيولوجي للمشاركة السياسية هو البحث عما يؤسس أبعادها ومضامينها الكمية - العددية والاجتماعية - النوعية في آن. وهكذا فإن ما يهمنا مثلاً في دلالة المشاركة في انتخابات السابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ - والتي بلغت نسبتها، حسب المعطيات الرسمية، ٣٧ في المئة بالنسبة للمصوتين و ٦٣ في المئة لغير المشاركين - ليس فقط بعددها الكمي، والذي يمكن ألا يخلو من أي مضمون معبر - وإنما يهمنا أيضاً محتواها النوعي الكيفي.

إن الاستنطاق العميق لنسبتي التصويت والمقاطعة يجب أن يقوم، ضرورةً، على التساؤل عن طبيعة المواصفات الجانبية النوعية (Profils) السوسيواقتصادية والثقافية لمن صوّت أو

(٢) نؤكد هنا على ضرورة التمييز بين المشاركة السياسية كمفهوم أعم وأوسع من المشاركة الانتخابية التي هي، في الواقع، محور تركيزنا هنا. ولكن دون تبني أي رؤية اختزالية تفصلها عن إطارها السوسيو- سياسي الأشمل.

قاطع. هل هم المتعلمون أم الأميون؟ الذكور أم الإناث؟ الشباب أم غير الشباب؟ المشتغلون أم العاطلون؟ القرويون أم الحضريون؟ الفقراء أم الميسورون؟ المنتمون سياسياً أم غير المنتمين؟... إلى غير ذلك من الشرائح الاجتماعية المعنية وما يرتبط بها من متغيرات مفسّرة: (Variables Explicatives).

ثمّ ينبغي التساؤل أيضاً: لصالح من صوّت من صوّت أو قاطع من لم يصوّت؟ وما هي دوافع ذلك؟ هل هي عقلانية مبرّرة أم غامضة مضمرة أو غير عقلانية أو معقولة؟ حدّاثية تقدّمية أم تراجعية تقليدية؟... إلى غير ذلك من محددات وموجهات السلوك الانتخابي والسياسي في مجتمعنا المغربي والعربي الراهن، بل وحتى على مستوى العالم الثالث بشكل أعم، ففي هذه السياقات التي تفتقد فيها آليات اشتغال الحقل السياسي الكثير من مقومات العقلنة والترشيد والوضوح النظري والعملي... يصبح للأسئلة/التساؤلات المذكورة أنفاً دور «منهجي هام» في توجيه البحث والتفكير في العديد من المظاهر والظواهر المرتبطة بطبيعة وحجم المشاركة السياسية. وخاصة ما أصبح عليه شبه إجماع، في ظرفيتنا الاجتماعية الحالية، على أنّه عزوف عن العمل السياسي يتجاوز - إذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة الأصوات الملقاة - النسبة الرسمية المعلنة ليصل بها إلى حوالي ٨٠ في المئة «لحزب المقاطعين»، كما سماهم البعض، وإلى زهاء ٢٠ في المئة فقط بالنسبة «لحزب المصوّتين»^(٢).

وإذا كانت الانتخابات تعد محكاً أساسياً للمشاركة السياسية، فإنّ العزوف عن هذه المشاركة قد غدا في مجتمعنا ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، مما يجعلها فعلاً مستحقة للدراسة والتأمل. ولعل ما يجدر بنا التذكير به في هذا المجال هو أن هذا العزوف أنماط متباينة، يمكن أن نذكر منها - على سبيل المثال، وعبر ملاحظة السلوك الانتخابي في مجتمعنا - ما يلي^(٤):

أ - عزوف موقفى، مبني ومؤسّس، وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية... ويفترض أن يهتم هذا النمط شرائح وفئات اجتماعية ممتلئة لأشكال، متفاوتة بالطبع في مضمونها ومعناها من الحس السياسي أو الثقافة السياسية والاجتماعية الموجهة.

(٣) في الكثير من التعليقات وردود الفعل والحوارات التي قدمتها الصحافة الوطنية لمحللين سياسيين ومثقفين وباحثين وساسة وفعاليات اجتماعية مختلفة يكاد الإجماع يتم حول كون نسبة المشاركة في هذه الانتخابات قد كانت أضعف من هذه الأرقام المتدنية بكثير وخصوصاً إذا أضفنا إلى أصوات المقاطعين أصوات من انتخب من المواطنين بلا موقف ولا رأي أو توجه، أو كان انتخابه نتيجة عوامل واعتبارات متعددة كالرشوة وشراء الأصوات والفساد الانتخابي بكافة ألوانه. ولذا فإن هذه النسب ودلالاتها تبقى على العموم، موضوع نظر وتساؤل وتنسب للمعطيات والوقائع.

(٤) بشأن رؤية اجتماعية نقدية لهذه الظاهرة، انظر: مصطفى محسن، «ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية»، حوار أجراه معه عبد الحق بلشكر، **العصر** (الرباط) (١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣). وفي ما يتعلق ببعض مظاهر ومحددات السلوك الانتخابي في المغرب، انظر أيضاً: «السلوك الانتخابي في المغرب: (محور خاص)»، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي** (الدار البيضاء)، السنة ٥، العددان ١٥ - ١٦ (آذار/مارس - حزيران/يونيو ١٩٩٣).

ب - عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة، مثل: الانشغال بثقل أعباء اليومي، وبعض أشكال التدين والتصفوف، أو تفضيل العمل الجماعي والثقافي، أو تعاطي المخدرات وارتياح الملاهي ومقاهي الإنترنت ونوادي الألعاب الرياضية أو الفنية أو الإلكترونية... الخ، مما بدأنا نلاحظ تصاعد وتأثير الاهتمام به عند الشباب بشكل خاص، ولدى الشباب الحضري بشكل خاص، بل وحتى عند مختلف الشرائح الاجتماعية.

ج - عزوف مبعثه عدة عوامل موضوعية بالأساس، كالأمية والفقر المادي والمعنوي والعوائق الجغرافية، وكذلك طبيعة وأسلوب الاقتراع وما يرتبط به من تعقيدات أو مشكلات فنية تنظيمية وإدارية مختلفة، فقد لوحظ عدم تواصل بعض المواطنين ببطاقة الناخب، أو صعوبة وصولهم إلى مكاتب الاقتراع أما بسبب البعد أو لعدم توفر الشروط الملزمة لمشاركة انتخابية سليمة مأمونة. ولنستحضر، هنا، ظروف العالم القروي بشكل خاص.

د - عزوف لا مبالٍ ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية عموماً. إن هناك العديد من المواطنين من الجنسين، ومن مختلف الشرائح والأجيال من لم يشارك طوال حياته في أي محطة انتخابية، كما لم يكن له أي اهتمام مباشر بالشأن السياسي أو الحزبي، إلا أن هذا النمط من العزوف له بواعثه السيكولوجية والسوسيولوجية التي تجعله، كغيره من أشكال السلوك السياسي والاجتماعي، قابلاً للمعانة والتحليل والتفسير.

تلك، إذًا، أنماط من العزوف عن السياسة، أو الانتخاب تحديداً، متعددة متداخلة ومنظمة في إطار تشابك تبادلي وعلائقي معقد. غير أنه إذا كان يهمننا التمييز النسبي في ما بينها، فإنه يهمننا أيضاً استكناه بعض مضامينها ودلالاتها السياسية والاجتماعية، ولو على مستوى رصد الملامح الأساسية لذلك^(٥).

ثانياً: في الدلالة الاجتماعية لضعف المشاركة الانتخابية: مؤشرات ودروس للقراءة والتأمل

لعلّ من أهم ما يمكن التأكيد عليه بشأن الدلالة الاجتماعية والسياسية لضعف المشاركة في الانتخابات الفائتة المعنية هنا، وما يمكن أن يُستفاد من ذلك من رسائل وعبر ودروس هو ما يجدر بنا التذكير المركز به في ما يلي:

١ - يؤشّر ضعف المشاركة هذا على تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب، وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيماً ومواقف وممارسات، وذلك أمام اللاعبين الكبار في المشهد السياسي الوطني وأهمهم: الدولة بكلّ أجهزتها ومؤسساتها وبما لها في المجتمع من مرتكزات وامتدادات عديدة متجذرة، وجماعات الضغط المختلفة الأصول والأهداف ومستويات ومجالات القوة والتأثير، ثمّ هناك هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الآخذة في الصعود والتنامي مشكلة بذلك

(٥) المصدران نفسهما على التوالي.

لدى البعض بديلاً وظيفياً للاستقطاب السياسي ولاحتلال بعض مواقع الفعل الحزبي والنقابي نتيجة ما اعتوره من تدهور آنف^(٦).

٢ - ومن أهم ما يمكن قراءته في دلالة العزوف المنوه به في ما سبق هو أنه، في بعض جوانبه وأبعاده، مؤشر كذلك على هشاشة - أو حتى غياب - ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، ولبادئ المواطنة والمسؤولية والديمقراطية والسلوك المدني، موجهة بذلك للتفكير والممارسة. بل إن ما بدأنا نلاحظه راهناً هو بروز لافت للانتباه لنسق ثقافي قيمى جديد مكرس - في الحقل السياسي بالذات، وفي المجتمع عامة - لما نقترح توصيفه بـ «ثقافة الرداء» بما تتضمنه من قيم مختلفة، ومن فساد مالي وسياسي، ومن تعزيز للعلاقات الزبونية والقربانية والمحسوبية والولاءات القبلية والسياسية، وميكانيزمات اشتغال وتعامل وتبادل لا عقلانية، تقليدية كانت أو مستحدثة. وذلك في مقابل تبخيس ما سبقت الإشارة إليه من قيم حداثة كان يفترض استلهاها لإصلاح وتجديد وإنماء الحقل السياسي ثقافة وممارسةً عمليةً ناضجة، مواطنة، مسؤولة ومناضلة^(٧).

٣ - ولعل أبلغ درس أو رسالة أو عبرة يمكن استنباطها من هذا المناخ السياسي الموسوم بهذا العزوف الصارخ هو أنه ناقوس خطر منذر بـ «فراغ سياسي» بدأ في مجتمعنا يتخلق، لا بل ينمو، يتفاقم، وتتسع دوائره باستمرار. إنه، بمعنى ما، «تجريدٌ للمجتمع من السياسة أو من التسييس (Dépolitisation)». وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسية، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه - في غياب تأطير سياسي أو نقابي إشراكي/تشاركي إدماجي للمواطنين موجّه وهادف - تبعات وأثار سلبية خطيرة على مستوى ومستقبل النظام الاجتماعي برمته، مما بدأنا نلاحظه بالفعل من أشكال متعددة للعنف والتطرف والفردانية والتمرد والاحتجاج والانحراف والضلال الفكري والأخلاقي والعقدي والسياسي والاجتماعي والحضاري. ومما يدلّ، على مستوى أبعاده السوسولوجية، على غياب «مرجعية سياسية» وثقافية متناغمة قوية ومؤهلة لتوجيه رشيد للنظر والعمل والوجدان الفردي والجماعي. علماً بأن العامل السياسي، رغم أهميته، ليس وحده العامل المحدد والمفسر لهذه المظاهر والسلوكات السلبية، وإنما يتطلب ذلك مقارنة شمولية للظاهرة المبحوثة متعددة الأبعاد

(٦) يبدو من خلال الملاحظة العلمية المدققة لآليات اشتغال الحقل السياسي الوطني، أن المؤسسة الملكية، بمالها من قوة وإمكانات ونفوذ ومن شرعية سوسيوثقافية ودينية ما تزال هي الفاعل الأكبر والأكثر تصدراً وتحكماً في توجيه وهيكلية العديد من الأحداث والوقائع والقرارات والمؤسسات والعلاقات والتفاعلات وموازين القوى الاجتماعية والسياسية، وذلك بالمدلول الواسع لهذه المؤسسة وليس بالمعنى الضيق المحدود. بصدد تاريخية هذه المسألة في المغرب، انظر: John Waterbury, *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son elite*, traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin, pays d'outre-mer; 1 série. Etudes d'outre-mer; 11 (Paris: Presses universitaires de France, 1975).

(٧) في ما يخص نقدنا لهذه الثقافة الرديئة، انظر: مصطفى محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمنة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسولوجية نقدية** (بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩)، ص ٤٦ - ٤٨.

والمناهج ونماذج التحليل وزوايا النظر، كما هو متداول في ميادين العلوم الاجتماعية. هذه بعض أبرز الدلالات أو الرسائل التي يمكن أن نستشفها من مشاركة انتخابية ضعيفة ومقاطعة قوية معبرة للانتخابات المقصودة هنا، إلا أنها، وإن كانت تساهم في إلقاء بعض الأضواء الكاشفة على هذه الوضعية السياسية «المقلقة» في منظور البعض، فإن هناك الكثير من الأعطاب ومكامن الخلل في آليات اشتغال الحقل السياسي العام يفترض في تقديرنا، أن تضيف إلى تلك الأضواء بعض ما يزيد الوضعية المذكورة أنفاً وضوحاً، أي وضعية العزوف، لا عن الفعل الانتخابي فحسب، وإنما عن العمل السياسي عامة^(٨).

ثالثاً: حول أهم عوامل العزوف عن العمل السياسي: نحو قراءة نقدية لبعض مكونات وآليات اشتغال الحقل السياسي

هكذا، إذأً، يمكن إجمال بعض أهم الاختلالات والأعطاب المشار إليها أعلاه – والتي تشكل، في الوقت ذاته، عوامل فاعلة في المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة العزوف عن العمل السياسي بما لها من تبعات وآثار، سلبية في مجملها – في الملاحظات النقدية التالية:

١ – عدم تمكن ما سمي بـ «تجربة التناوب التوافقي» التي انتهجها المغرب منذ ١٩٩٨ من تحقيق أهدافها وورثاناتها المعلنة على كافة الأصعدة والمستويات، ولا سيما في مجال الإصلاح السياسي الشامل، والتأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي سليم، دون أن يعني ذلك تجريد هذه التجربة مما كان لها من إيجابيات، الأمر الذي عالجناه في غير هذا المقام ببعض التفصيل المطلوب. إلا أن تعثر هذه التجربة – كي لا أقول فشلها التام – قد خلق في الوعي المجتمعي العام شخراً أو تناقضاً مبرحاً بين الخطاب والفعل، والمعلن والممارس، والمتخيل والواقع، والمنتظر المأمول، والمنجز الممكن... الخ. مما انعكست آثاره، سلباً، على الممارسة السياسية عامة، والمشاركة الانتخابية بشكل خاص^(٩).

٢ – ضعف الأداء الإنجازي للعمل الحكومي في المجمل، اللهم إلا ما كان من بعض الاستثناءات الإيجابية التي فسرت على أنها إنجاز فردي أو قطاعي محدود نظراً لفاعلية

(٨) في ما يتعلق بالمقاربة السوسيولوجية لبعض مكونات وظواهر الحقل السياسي، انظر: مصطفى محسن، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، سلسلة دفاتر وجهة نظر؛ العدد ١١ (الرباط: دفاتر وجهة نظر، ٢٠٠٧)، ص ٩٩ – ١٢٢، و Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, *Pour une sociologie politique*, collection politique; 65-66, 2 vols. (Paris: Editions du Seuil, 1974), pp. 35-92.

(٩) حول نقد تجربة «التناوب» في المغرب، انظر: تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب: أعمال اليوم الدراسي الذي نظم يوم ٣ ماي ٢٠٠٢، سلسلة مواضيع الساعة؛ ٣٦ (مراكش: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ٢٠٠٢)؛ Rkia El Mossadeq, *Les Labyrinthes de l'alternance: Rupture ou continuité?* (Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 1999), et Belkassam Belouchi, *L'Alternance: Les Mots et les choses* (Casablanca: Afrique-Orient, 2002).

ومردودية بعض أجهزته ومقارباته وموارده المالية والبشرية، وذلك في غياب حكمة تديرية رشيدة ومتكاملة للشأن العام.

٣ - استفحال وتواتر ظاهرة «البلقنة»، أو «التبلقن السياسي»، وهو واقع أدى للمواطن المغربي - في هذه الانتخابات بالذات - إلى أن يقع في ضياع أو تيهان بين ٢٣ حزباً، بما تطرحه من «برامج» أو ترفعه من «شعارات» أو مطالب أو أهداف تبقى في مجملها، وعلى مستوى الخطاب على الأقل، مكررة معادة ومستنسخة لبعضها البعض. مما أفقد العديد منها مقومات الصدقية والمعقولية والاقتدار على الإقناع وامتلاك جاذبية التحفيز والاستقطاب...

٤ - استمرارية غياب الديمقراطية الممنهجة لتوزيع الثروات والمواقع والسلط، ولتجديد وصناعة النخب المحلية والوطنية. الأمر الذي يتنافى مع المنطق الحداثي لإسناد الوظائف والمسؤوليات والمهام لذوي الكفاءات، وليس على أساس الهويات المرتبطة بعلاقات أو انتماءات أو ولاءات سياسية أو اجتماعية معينة، ففي إطار هذا المناخ الموشوم بهشاشة العدالة الاجتماعية يشعر بعض المواطنين، وكأنهم بمشاركتهم، يزكون بعض مظاهر الفساد، ويدعمون مصالح ضيقة لنخب اجتماعية واقتصادية وسياسية تتناقض في جلها مع مصالحهم الفردية أو الجماعية فيكون ملجأهم الانسحاب أو العزوف ومقاطعة السياسة وأهلها وعالمها^(١٠).

٥ - تفاقم «المسألة الاجتماعية» من فقر وحرمان وبطالة وأمية وتهميش وتشرد وقهر وإقصاء، وذلك على الرغم من امتداح بعض الأحزاب لإنجازات الحكومة المشرفة على انتهاء ولايتها، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ويفسر البعض تراجع ترتيبه في نتائج الانتخابات الماضية، بل وتراجع شعبيته وصحافته ووهج ثقافته معارضته قبل قيادته لتجربة التناوب والتحاقه بالعمل الحكومي، بمثل الموقف السابق، مما جعله يفقد الكثير من كوارده وأنصاره ليعطوا أصواتهم لأحزاب أخرى ناشئة أو قديمة. وهو سلوك انتخابي عقابي مارسته فئات اجتماعية ناخبة تجاه عدد من الأحزاب، كما مارسته فئات أخرى عبّر المقاطعة والعزوف تحت الظروف المحيطة السابقة الذكر التي فشلت الحكومة في تحسينها، كما لم تحقق، على مستوى المسار التنموي العام ما علقه عليها المجتمع من آمال وانتظارات وتطلعات.

٦ - عجز أغلبية الأحزاب السياسية عن توفير التأطير السياسي والثقافي للمواطن، ولم تتمكن، كما هو مطلوب من أن تصبح «مؤسسات تربوية أو مدارس موازية» للتنشئة السياسية

(١٠) عن المسألة الديمقراطية في المغرب والوطن العربي، انظر على سبيل المثال: الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات؛ ٨٦ (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٠)؛ علي خليفة الكواري [وآخرون]، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، و Mohamed Berdouzi, *Destinées démocratiques: Analyse et prospective du Maroc politique: Légitimité royale, design démocratique, institutions et acteurs politiques, syndrome néo-maraboutique* (Rabat: Renouveau, 2000), pp. 83-217.

وحول بعض مظاهر السلوك الانتخابي، انظر: Mustapha Sehimy, «Les Elections legislatives au Maroc», *Maghreb - Machrek*, no. 107 (1985), pp. 15-47.

وللتربية على قيم ومسلوكيات المواطنة والمسؤولية وثقافة الحق والواجب والمشاركة والاهتمام بالشأن العام. وحتى النقابات التي كانت تضطلع بدور تدعيمي هام للأحزاب في قيامها بالوظائف الأنفة فكت معها الكثير من علاقات الارتباط والتداعم والتعاون، وذلك لعدة عوامل ليس هذا مقاماً مناسباً لعرضها. أما مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ونوادٍ... الخ، والتي أمست، في ظل الفراغ السياسي السالف الذكر، ملاذاً تعويضياً للهاربين أو النافرين من السياسة، فهي بدورها ما تزال تعاني الكثير من المشكلات والعوائق المادية والمعنوية والذاتية والموضوعية التي تحد من فعاليتها وحيثتها وقدرتها على التحريك والتأطير والتعبئة والدور السوسيو سياسي المكمل أو الموازي لوظائف ومهام الأحزاب والنقابات. إلا أن هذا لا يلغي كليةً ما أصبح يعرفه المجتمع المدني في المغرب المعاصر من «صحوة» أو نهوض أو مشاركة نسبية محمودة في العديد من برامج ومشاريع التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة، محاولاً بذلك أن يتحول من قوة احتجاجية أو حتى اقتراحية إلى قوة فاعلة على الأرض^(١١).

٧ - يضاف إلى كل ما سبق مجموعة هائلة من الأعطاب ومظاهر الخلل التي ما تزال تشوب الحياة السياسية ببلادنا مساهمة بذلك في إنتاج وتعزيز الكثير من مظاهر وسلوكات العزوف عن العمل السياسي، فاقتصار أنشطة الأحزاب على مرهانات وتحركات سياسية أو انتخابية محدودة، وعدم انتهاجها لعمل سياسي مجتمعي وثقافي مستمر ومتواصل الحضور والتأثير، وتحول بعضها إلى ما يشبه «مكاتب سمسة انتخابية» تبيع التزكيات، وتوزع الترضيات والامتيازات والمناصب والمواقع والغنائم وفق معايير لا عقلانية متقدمة، وغياب معارضة حزبية أو نقابية قوية متماسكة المرجعيات والأهداف والمواقف المتعينة كما كان في الماضي، ثم التآكل التنظيمي والبنوي للأحزاب بفعل هشاشة محاولات التجديد والتشبيب لقياداتها وأطرها وهياكلها بشكل ديمقراطي سليم، وانحسار تطلعاتها وانتظاراتها في شرنقة التمسك الشديد بمصالح وامتيازات الوصول إلى مواقع التنفذ والقرار في الحكومة أو البرلمان أو المجالس المنتخبة حتى ولو جرّها ذلك إلى السكوت على بعض مظاهر الفساد المالي والسياسي أو ممارسته، أو أدى بها، في خضم الصراع من أجل تشكيل هذه الهيئات، إلى السقوط في سلوكات مريبة وتحالفات مشبوهة وغير مبررة. كل هذه السلوكات والأوضاع السياسية المهترئة، وغيرها كثير، يخلق لدى المواطنين نوعاً من أزمة ثقة بالسياسة، وكرهية أو تحقير أو تجريم ممارستها، واعتبارها لدى البعض، ولا سيما منهم الأميون وأشباه المتعلمين، وبعض الانزاليين أو المتدينين التقليديين، أو بعض المحيطين والمهمشين والناقمين على الأوضاع، مجرد لعبة قذرة مشبوهة أو حتى خطيرة لا يلجأ إليها إلا ذوو النوايا المغرضة وغير البريئة أو النظيفّة، كما لا يغتر بالانخراط في متهاتها غير المضمونة العواقب والمآلات إلا مغامر مقامر أو غرّ ساذج أو حتى «أحمق» قليل أو عديم التجربة والذكاء والمراس. هكذا يصبح العزوف، كسلوك انتخابي - سواء بشكل علني أو ضمني، واعٍ قليلاً أو ناضج الوعي -

(١١) وعن المجتمع المدني وما ينخرط فيه من تحديات ورهانات، انظر: وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبد الله حمودي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٨)، و «La Société Civile au Maroc: Approches», *Signes du present* (Rabat) (1992).

تحسيناً للذات، وتحفظاً على الزج بها في حلقة مفرغة من انتخابات متكررة لم تؤد - رغم امتلاكها المتواتر الملحوظ لبعض شروط ومقومات النزاهة والمصداقية، ولو ضمن محدودية معينة - إلا إلى إعادة إنتاج مظاهر ومشكلات الفقر والامية والهشاشة الاجتماعية، وإلا إلى نمو التبعية والتخلف، مما لم تنفع معه عمليات الخصخصة وأرقام التوازنات الاقتصادية والمالية، ومشاريع الاستثمار، وتنشيط أسواق ومجالات الاقتصاد وأحواض التشغيل وإدماج الشباب... الخ، مما قدم على أنه حصيلة عمل حكومي ساهمت جهوده في وضع المغرب على سكة التنمية والحدثة وبناء المشروع الديمقراطي السليم^(١٢).

غير أنه من المفيد أن نشير، في هذا التقديم والتقييم لهذه الحصيلة، إلى عطب منهجي في التحليل قليلاً ما يتم التنبه إلى تبعاته، وربما مخاطره، على مستوى الفهم والتفسير. ويتعلق الأمر بذلك الخلط أو عدم التمييز - سواء بقصد أو بدونه - بين مفهوم النمو (Croissance)، ومفهوم التنمية (Développenent). ذلك أنه إذا كان النمو يراد به انتعاش أو نهوض سوسيو اقتصادي لبعض المجالات أو القطاعات الفلاحية أو الصناعية أو الخدماتية، فإن النمو، على العموم، غالباً ما يكون قطاعياً، جزئياً، ظرفياً وغير متواصل دائماً، بل قد يكون تلقائياً أو طارئاً أو غير مخطط أحياناً، وإنما مرتبط بأما بظروف بيئية (كالمناخ بالنسبة للفلاحة) أو بشروط ومحددات خارجية إقليمية أو دولية... الخ. أما التنمية فإنها تتضمن النمو وتتجاوزه في آن، إذ يفترض فيها أن تشكل عملية استنهاض شمولي ومعمّم لكل المقومات والإمكانات والجوانب المادية والروحية للمجتمع. إنها، بهذا المعنى، سيرورة قصدية إرادية مخططة، هادفة، شمولية، متواصلة في الزمان والمجال أي مستدامة (Durable)، متكاملة، متوازنة، ومتناغمة في مجمل أبعادها الإنسانية والفكرية والثقافية والسوسيو اقتصادية والسياسية والحضارية الشاملة. لذا فإن ما يتم تحقيقه في بعض مجالات المجتمع المغربي - أو حتى العربي والثلاثي على العموم - من ازدهار أو تقدّم أو حتى من طفرات إيجابية محمودة هو، في الواقع، أقرب إلى النمو منه إلى التنمية بمدلولها الاجتماعي الموسع المذكورة آنفاً^(١٣).

٨ - يجب أن نستحضر في هذا السياق أيضاً ما مارسه وسائل الإعلام العمومي ممثلة في بعض الصحف الوطنية بالذات من نقد، موضوعي أحياناً، ومُغرض وغير محايد أو دقيق أحياناً كثيرة، للأحزاب السياسية المغربية، وخاصة منها تلك المشاركة في الحكومة، فلقد ساهمت بهذا النقد - بشكل ما وبقدر أو بآخر - في أن ترسم لهذه الأحزاب في الوعي المجتمعي العام «صورة سلبية» على العموم واصفة إياها بالذيلية أو التبعية شبه الكاملة

(١٢) محسن، «ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية»، و Sehimi, Ibid.

(١٣) في ما يتعلق بالتنمية السياسية في مفهومها الاجتماعي الواسع، انظر: Bertrand Badie, *Le Développement politique*, préface de Georges Lavau, 3^{ème} éd., rev. et augm., collection politique comparée, 0181-737X (Paris: Economica, 1984) et Albert Waterston, *La Planification du développement*, traduit par les techniciens de la Banque internationale pour la reconstruction et le développement (Paris: Dunod, 1974).

لـ «المخزن الجديد» ونخبه وزبانيته ومشروعه العلني والمضمر، وبتكريسها للفساد والمحسوبية واقتصاد الريع، ويفقدان أو نسيان أو تناسي بعضها لذاكرته النضالية وتضحياته وتاريخه الوطني، متراجعاً بذلك عن مواقفه وأفكاره ووعود برامجه الانتخابية التي لم تكن – في منظور هذا النقد – سوى مبررات للوصول إلى السلطة والاستئثار بمنافعها وغنائمها، وذلك في مقابل إفقار الفئات الشعبية وحصار الطبقة الوسطى التي يفترض أن تشكل كميّاً ونوعياً، كتلة وازنة ضمن حجم القاعدة الانتخابية في المجتمع. ونعتقد أن كل هذه الحيثيات لا يمكن استبعادها من شتى عوامل تحريك مشاعر وحالات اليأس والإحباط لدى المواطن، وبالتالي تعزيز ظاهرة العزوف وضعف المشاركة الانتخابية في الاستحقاقات الماضية^(١٤).

٩ – وفي السياق ذاته، ينبغي أن نثير الانتباه إلى ذلك التباعد بين الثقافتين والسياسي السائد اليوم، والذي أمست مساحاته وبواعثه ومضامينه وتبعاته... تتعاظم في مجتمعنا باستمرار قوطرياً وقومياً. وذلك بعد أن شهدت فترة الستينيات والسبعينيات بالخصوص مستوى لا بأس به من التآلف والتأثر والاعتماد المتبادل بين الحقلين. غير أن التحولات القيمية والفكرية والسوسيو حضارية التي حصلت في مجتمعنا لاحقاً، ولاسيما منذ مستهل التسعينيات – والتي لا يمكن أن نفصل عنها انخراط المغرب في «تجربة التناوب التوافقي» – قد ساهمت، إضافة إلى عوامل ذاتية وموضوعية متعددة، في توسيع دوائر التباعد المذكور آنفاً.

وهكذا، فقد اكتسبت السياسة، كممارسة حزبية ونقابية نضالية، مكانة أو قيمة اجتماعية ورمزية من خلال تفاعلها مع الثقافة واحتضانها لها: مؤسسات وفاعلين ومرجعيات ومواقف فكرية متباينة. كما اكتسبت الثقافة بدورها وهجها وتألقها وتجذرها وعمقها الجماهيري عبر اهتمامها بالممارسة السياسية، نقداً أو تكريساً لبعض التوجهات والأطروحات.

أما الآن فإن ما يتبدى للباحث والملاحظ المهتم هو أن المثقف قد كفّ، أو كاد، عن أن يكون فاعلاً مؤثراً كفاية في الحقل السياسي، وغداً مكتفياً فقط بمكانة ودور المتخصص الخبير، أو المدرس، أو الإعلامي المحترف، أو الباحث الأكاديمي، أو الأديب، أو الفنان المبدع المستقل – ولو ضمن الحدودية السوسيوولوجية لهذه الاستقلالية النسبية – عن أي توجه سياسي محدد، اللهم إلا ما بدأنا نلاحظه من تهافت لبعض «المثقفين» على الالتحاق بالعمل الحزبي أو السياسي عامة، ولكن لا من أجل الدفاع عن أفكار أو معتقدات أو قيم نضالية لفاعلين عضوين، وإنما بحثاً عن مواقع مصلحية أو أدوار سياسية واجتماعية لم تعد الثقافة تؤمنها الآن، ولو في أبعادها الرمزية. وأما السياسي فقد قنع واقتنع، بدوره، بأن يظل في حدود الانشغال بتدبير بئس للمصالح وتموقعات الانتفاع، ولو بدون خلفية فكرية موجهة. وبذلك طلق عالم الثقافة والمثقفين وربما الناس أجمعين^(١٥).

(١٤) محسن، المصدر نفسه، و Rkia El Mossadeq, *Les Labyrinthes de la transition démocratique* (Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 2001).

(١٥) Max Weber, *Le Savant et le politique*, traduction de Julien Freund; introd. de Raymond Aron, (١٥) recherches en sciences humaines; 12 (Paris: Plon, [1959]).

إن هذه الوضعية التي وسمناها غير ما مرة بـ «الرديئة أو اللاسوية» هي أيضاً، في تقديرنا من أهم عوامل إنتاج العزوف وضعيف المشاركة الانتخابية المعنية هنا. غير أننا ينبغي ألا ننسى أصوات العديد من المثقفين الأصليين، على اختلاف مرجعياتهم وقناعاتهم الفكرية والاجتماعية الذين ما يزالون يناضلون، بل ويحلمون من أجل أن تستعيد السياسة والثقافة معاً ما كان لهما، وما يمكن أن يكون لهما حالياً ومستقبلياً من بريق وإشعاع وجاذبية موجهة للتفكير والسلوك.

١٠ - ولعل من أبرز وأخطر العوامل المؤثرة التي يجب استحضارها كذلك في هذا السياق ما يرتبط منها عموماً بـ «ظاهرة العولمة» بكل قيمها ومستجداتها المادية والرمزية، مما غدا يعرف في الكثير من الخطابات المعاصرة بـ «الثقافة السياسية الكونية للنظام العالمي الجديد»، القائمة على تكريس قيم السوق وتحرير الاقتصاد وتداول وتبادل مختلف السلع والخدمات عبر فضاءات تزداد انفتاحاً وتحطيماً للحواجز والحدود الجغرافية والجمركية والبيروقراطية، وذلك في مقابل انحسار دور وتصدر الدولة الوطنية مفسحة المجال لقوى وسلط بديلة، كالأسواق الحرة القائمة أو المنتظرة والمؤسسات المالية والاستثمارية الدولية، مثل البنوك الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والقوميات... الخ. وهي في مجملها مؤسسات أمريكية أو خاضعة لنفوذ أو توجيه أمريكي، الأمر الذي يندرج بالرجع بالعالم كله في تيار عولمة مؤمركة كاسحة متجهة به نحو المزيد من التغريب والتنميط للعديد من مقوماته وقيمه الثقافية والسياسية وأساليب عيشه تفكيراً وسلوكاً واستهلاكاً وعلاقات اجتماعية وأنماط تدبير لميادين شأنه العام...^(١٦).

في إطار التصدي لهذه الهيمنة العولمة الغاشمة التي اختلّ فيها بعض مفاهيم ومعايير الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية محلياً وعالمياً، ظهرت، على المستوى العالمي، «حركات مناهضة العولمة» مؤطرة من طرف قوى ومنظمات المجتمع المدني بكل مكوناته الوطنية والدولية. وذلك احتجاجاً على عنف العولمة، وعلى الممارسات اللاإنسانية لأسياذ العالم الجدد المتمثلة في الكثير من أصناف الظلم والاعتداء والتنكيل بضعفاء الأرض أفراداً وجماعات وكيانات اجتماعية وحضارية متعددة.

وقد قامت هذه الحركات الاحتجاجية على خلفية سياسية وفكرية نقدية مفسدة لبعض مفاهيم الخطاب العولمي الجديد من مثل: «نهاية الدولة الوطنية، ونهاية أو موت الأحزاب أو السياسة، ونهاية الأخلاق والديمقراطية، بل نهاية التاريخ برئته، على حدّ تعبير فوكوياما»، إلى غير ذلك مما أصبح يندرج أو يبشر به «خطاب النهايات» في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر^(١٧).

(١٦) بشأن ظاهرة العولمة وآثارها وتداعياتها، انظر: بدري يونس، **مزائق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩)؛ السيد ياسين، **العالمية والعولمة**، إشراف داليا محمد إبراهيم (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٠)، و: Samir Amin, *Les Defies de la mondialisation* (Paris: L'Harmattan, 1996).

(١٧) في ما يتعلق بـ «خطاب النهايات» وبعض جذوره في الفكر الحديث، انظر: Pierre Birnbaum, *La Fin du*

كما كان لوسائل الإعلام والتواصل المختلفة والمتطورة في «مجتمع المعرفة الجديد» دورٌ وازن الأهمية في ترويج ونشر هذه التطورات والأفكار وخطابات ومسلقيات النقد والتمرد والاحتجاج على مستوى المحيط العالمي برمته. ولا ريب في أن تأثير هذه الوقائع والأحداث والمتغيرات المستجدة سيكون له دورٌ كبير في بروز وتعاضل «نقد عمومي» للسياسة وممارستها وقيمتها أو فائدتها الإجرائية. وذلك أمام قوة وهيمنة القوى الجديدة في مجالات الخصوصية والتدبير والاستثمار والمال التي افتحمت الفضاءات الوطنية – وخاصة في مجتمعات العالم الثالث – مقلصة بذلك من نفوذ ومكانة الدولة والأحزاب والنقابات والمؤسسات المنتخبة، والتي لم تعد قادرة في هذه الأوضاع – وكما يعبر عن ذلك الكثير من المواطنين بتذمر واستياء عميقين – حتى على التكفل، بنجاح، بمهام النظافة العامة، وجمع ومعالجة الزباله، وأعمال التطهير، وتزويد الأفراد والمؤسسات والمدن والقرى بالماء والكهرباء والهاتف، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية المباشرة التي تمّ تفويت القيام بها إلى شركات دولية أجنبية لأسباب مختلفة تتعلق بامتلاكها للقدره والمعرفة العلمية والنجاعة العملية والكفاءة التنظيمية، ولأسباب سياسية واجتماعية داخلية وخارجية متعددة.

في ظلّ هذه الظروف مجتمعة لم يعد للحكومات والمؤسسات السياسية الوطنية، في كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، ذلك الدور الريادي البارز والمؤثر. وأصبح يتم النظر إليها وتقييم أدائها، ولاسيما في مجتمعنا بالذات، على أنّها غير مؤهلة لإدارة الشأن السياسي والاجتماعي العام، وتوجيهه نحو المزيد من التنمية والديمقراطية والعدالة والرفاه الاجتماعي المعتم على أكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع، فكان ذلك كلّ عاملاً من عوامل التقليل من أهمية السياسة، وبالتالي تكريس ظاهرة العزوف وضعف المشاركة السياسية عامة والانتخابية بشكل خاص. ليس فقط في مجتمعنا المغربي، أو حتى العربي والثالثي، وإنما على مستوى عالمي أعم وأشمل. غير أنّه يجب التأكيد على ضرورة الحذر من أي خلط أو اختزال أو تعميم، فهناك من وجهة نظر تحليل سوسيولوجي نقدي للظاهرة، فرق دالّ ومعبر بين سياق وسياق، وعزوف وعزوف، ومشاركة ومشاركة. إذ لكلّ مجتمع معين خصوصياته وشروطه التي تنتج وتحدد طبيعة مشكلاته وظواهره الاجتماعية والتربوية والثقافية والسياسية، كما تحدّد أشكال وأساليب فهمها والتعامل معها. وهو ما حاولنا القيام به في إطار تناولنا لبعض أهم العوامل المتحكمه والمفسّرة لظاهرة العزوف عن العمل السياسي، وعن المشاركة السياسية عموماً والانتخابية بشكل خاص، وفي مجتمعنا المغربي المعاصر، بكلّ امتداداته وارتباطاته وتبادلاته وأبعاده المحلية والإقليمية والدولية المتداخلة^(١٨).

politique, sociologie politique (Paris: Editions du Seuil, 1975), et Gianni Vattimo, *La Fin de la modernité: Nihilisme et herméneutique dans la culture post-moderne*, trad. de l'italien par Charles Alunni, l'ordre philosophique (Paris: Ed. du Seuil, 1987).

(١٨) بشأن هذه القضايا والأوضاع، انظر: محسن، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر؛ Badie, *Le Développement politique*, et Cot et Mounier, *Pour une sociologie politique*.

رابعاً: تعقيب عام: تحديات، بدائل، وآفاق للتجديد والتطوير والتجاوز

نستنتج من كل ما تقدم، أن ضعف المشاركة في انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر الماضي هو جزء من كل مركّب من أوضاع سوسيو سياسية وثقافية مأزومة موسومة بما سبق أن أجملناه من الأعطاب والاختلالات والممارسات اللاعقلانية، وبالتالي، فإنّ هذا العزوف، وإن أضحى الآن ظاهرة أكثر إزعاجاً مقارنة مع حجمه في استحقاقات سالفة، إلا أنّه، في مضمونة الاجتماعي، متعدد الأبعاد والمدلولات. كما أنّه حصيلة تراكم، كمي ونوعي، للكثير من المؤثرات والعوامل والظروف والتفاعلات المعقدة. وهو واقع يبرز مدى دقة المرحلة وحساسيتها، الأمر الذي يفرض على الأحزاب والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية المتباينة المواقع والأدوار، وعلى الحكومة المرتقب تشكيلها أيضاً، بذل المزيد من الجهود لتجاوز إحباطات اللحظة وتعثراتها وتداعياتها السلبية، وفتح ما هو ممكن ومتاح من آفاق النظر والعمل من أجل الإصلاح والتجديد وإعادة التأسيس والبناء استهدافاً لهيكلة حقل سوسيو سياسي متطور حديث، ولعمل حكومة منتج وفاعل.

وهكذا، فإن أي حكومة سيعلن عن تشكيلها لاحقاً، ومهما كانت طبيعة مكوناتها – وإن كانت سيرورة المشاورات الجارية بشأن ذلك تشي بأنها سوف لن تكون سوى استنساخ أو إعادة إنتاج لسابقتها شكلاً ومحتوى – عليها أن تواجه مجموعة متداخلة من الاستحقاقات والتحديات التي نذكر من بين أهمها، وعلى سبيل المثال فقط ما يلي:

١ – تحدي «المسألة الاجتماعية» المتمثلة في ما آلت إليه أوضاع المجتمع المغربي من مستويات التدني والتدهور. وخاصة في ما أصبحت تبرزه مؤشرات الفقر والتهميش وتراجع كفاية الدخل الفردي ومستويات العيش المرتبطة أساساً بالتعليم والصحة والسكن والشغل وحماية حقوق الأفراد والجماعات، وإشاعة الحرية في ميادين التفكير والتعبير والإبداع والمشاركة الاجتماعية المسؤولة، وتعميم العدالة والمساواة بين كافة المواطنين والشرائح الاجتماعية، مما ينتظر منه أن يشكل القاعدة الاجتماعية الصلبة لكل «تنمية بشرية واجتماعية» مستدامة متكاملة^(١٩).

٢ – تحدي «محاربة الفساد» بكافة أشكاله وعوامله وامتداداته التي تعدت المجال المؤسسي والإداري إلى الفضاء المجتمعي العمومي، بل وإلى تفاصيل الحياة اليومية برمتها. وذلك مثل: الرشوة والمحسوبية والوساطة والولاءات الانتفاعية والوصولية، وكذلك الشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ لتبديد المال العام ونهب ثروات المجتمع بلا مبرر معقول،

(١٩) على الرغم من أهمية وراهنية «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» فإن مقاربتها من طرف بعض الفعاليات والأطراف المعنية ظلت على العموم قائمة على منظور اختزالي ضيق يحصرها في بعض مظاهر «النمو» وفي جوانب تجهيزية وعمرانية وخدماتية محدودة... الأمر الذي يتطلب توسيع منظور هذه المقاربة، وربط هذه «المبادرة» بمفهوم شمولي لـ «التنمية» بكل أبعادها وجوانبها الاقتصادية والإنسانية والسوسيوثقافية والحضارية المتكاملة...

ولا مراعاة لأي قيم أو أخلاق أحياناً، الأمر الذي له تبعات وعواقب سلبية خطيرة، والذي يتنافى، في نفس الوقت، مع «ثقافة الديمقراطية» والتنمية والحداثة السياسية المأمولة^(٢٠).

٣ - تحدي «الإصلاح الاقتصادي». ذلك أن شعار: «التأهيل والإصلاح الوطني» الذي عادة ما ترفعه كل حكومة جديدة لا يمكن تحقيقه إلا في إطار إقامة «قطيعة اجتماعية وعملية» عميقة مع مظاهر الفساد المذكور آنفاً والمكرس لاقتصاد الريع، ولدورات إنتاجية مختنقة لا تذر المنافع والمصالح إلا على فئات محدودة من الفاعلين الاقتصاديين والوسطاء والمؤسسات والمضاربين في أسواق مختلفة، وذلك في غياب شبه كامل لأي برنامج وطني هادف لتحديد الأولويات والرهانات والمصالح، وتحديد ما يستلزمه كل ذلك من شروط ومعايير عقلانية للكفاءة والمسؤولية والمواطنة بعيداً عن أوضاع الفساد المذكور آنفاً. إن تنشيطاً قوياً وفعالاً للاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار «بيئة سوسيو اقتصادية نظيفة ومعقنة»، تخلق المناخ الملائم والسليم بحق لجلب الاستثمارات الداخلية والخارجية ورعايتها وتحسينها بما يلزم من الترتيبات والعُدَد اللوجيستكية والإدارية والقانونية المتكاملة، وأيضاً لفتح المجال والفرص أمام انتعاش المقاولات وأسواق الشغل، وكل ما يُنتظر منه أن يساعد على محاربة «غول البطالة»، ولاسيما المؤهلة منها، وإيقاف نزيف هجرة الكفاءات الوطنية الشبابية وهدر الإمكانات والطاقات وعلى تحقيق نهوض اقتصادي متواصل ومتناغم الحلقات والبرامج، مؤطر ضمن مشروع تنمية اجتماعية متوازنة، وفي مضمونها الشمولي المشار إليه في ما سبق. وبناء على معرفة علمية مدققة بمقومات الابتكار والتجديد^(٢١).

٤ - تحدي تجديد وتحديث وإصلاح أساليب ومؤسسات وآليات إدارة وتدبير الشأن العام بما يستجيب للمتطلبات الداخلية والخارجية للظرفية. ويتعلق الأمر في هذا الشأن بعقلنة مختلف أنماط المشاركة والشاركة في ميادين ومستويات استصدار وصنع وتنفيذ القرارات، وبلاستعمال الرشيد لما أصبح متداولاً في كافة حقول تدبير الموارد المالية والمادية والبشرية، من تقنيات الإعلام والتبادل والتواصل والمعلوماتية والمراقبة والتدقيق والمحاسبة الوطنية والتقييم المؤسسي وبحوث التشخيص والتطوير والمتابعة والإنماء والتصحيح التقويمي للبرامج والسياسات المنتهجة في مختلف القطاعات والميادين. أي كل ما يصب في سيروية اعتماد «حكمة وطنية مُرَشَّدة» تضمن سلامة المناخ الاجتماعي المناسب لفعالية الأداء الحكومي، ولجودة مختلف المنتوجات من سلع وبنيات وخدمات وأساليب تدخل وتدير متعددة.

هذا مع ضرورة التذكير هنا بأن الحكامة الجيدة لا ينبغي أن يُفهم منها مجرد نقل أو استيراد أو تقليد لمنهجيات وأدوات وتقنيات التدبير والتسيير الحديثة التي غدت معتمدة على

(٢٠) بشأن هذه المسألة، انظر: محسن: المصدر نفسه، والخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسولوجية نقدية، ص ٤٧ - ٤٨، و Badie, Ibid.

(٢١) في ما يتعلق بإشكالية هجرة الكفاءات، انظر: عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة: هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية (بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٤)، ومحسن، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسولوجية نقدية، ٥٠ - ٥٥.

مستوى كوني عام. ذلك أن هذه العُدَدَ التدبيرية والتقنية الهامة بالفعل سوف لن تؤدي وظائفها المنشودة إلا إذا امتلك الفاعلون المعنيون بها أهلية الاقتدار على تجذيرها وتأسيسها في الواقع الجديد الذي نقلت إليه، وتحويلها إلى «ثقافة تدبيرية مُمأسَّسة» فاعلة فيه، متواصلة مع أبعاده وارتباطاته المحلية والعالمية^(٢٢).

٥ - ولعل من أبلغ الدروس الموجهة أساساً إلى الحكومة بكل الأطياف الحزبية المشاركة فيها هو أن عليها منذ الآن، وبعد هذه المشاركة الانتخابية الضعيفة في الاستحقاقات التشريعية السابقة، أن تنجز «طلاقاً بائناً» مع قبيلة التكالب - المشين والمتخلف أحياناً - على المناصب والمواقع والمصالح التي توفرها لها المشاركة في الجهاز التنفيذي للدولة. كما أن عليها أن تجعل من هذه المشاركة - بدل هذا التلهف الباثولوجي على كراسي السلطة - فرصة ثمينة للأحزاب لتجريب البرامج والمشاريع والأفكار بناءً على تنافسية شريفة مواطنة مسؤولة، وفي إطار البرنامج الحكومي العام المتناغم والموجه بأهداف وقيم ومبادئ ومصالح وطنية نبيلة. ونعتقد أن رفع هذا التحدي هو الذي سيمكن الحكومة والأحزاب معاً من ربح معركة استعادة ثقة المجتمع ورصيد دعمه الذي أضاعت منه الكثير على ما يبدو، كما سيمكنها أيضاً من أن تُكسب العمل الحكومي المزيد من المساندة الشعبية والمصادقية والنجاعة الاجتماعية والعملية المطلوبة. وذلك على الرغم مما يحيط بها من ضغوط وإكراهات وسلط ومراكز قوى موازية، ومن عوائق ذاتية وموضوعية متداخلة متعددة^(٢٣).

أما في ما يتعلق بإعادة تأهيل الحقل السياسي العام وإصلاحه لمواكبة مطالب ومستجدات المرحلة - وتلك مسألة سبق أن عالجناها ببعض التفصيل في غير هذا المقام -

(٢٢) بشأن إشكالية نقل واستيراد الأفكار والمفاهيم والتقنيات في ثقافتنا العربية وتجذيرها في الواقع المنقولة إليه، انظر: عبد الله إبراهيم، *الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة: تداخل الأساق والمفاهيم ورهانات العولمة* (بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩). وفي ما يتعلق بدور ومكانة البحث العلمي والتقني في تجديد مجالات وأساليب التدبير والتسيير، انظر على سبيل المثال: Jean-Claude Tarondeau, *Recherche et développement, gestion* (Paris: Vuibert, 1994), pp. 35-60; Stratégor, *Stratégie, structure, décision, identité politique: Generale d'entreprise*, interéditions (Paris: Inter-editions, 1988), et Eric von Hippel, *The Sources of Innovation* (New York: Oxford University Press, 1988).

(٢٣) يبدو من خلال مراقبة وتتبع سير المشاورات التي تتم الآن بين الوزير الأول الجديد السيد عباس الفاسي وبين الأطراف المعنية بشأن تشكيل الحكومة المرتقبة، أن مضمون هذه المشاورات لا يدور حول البرامج أو السياسات أو المشاريع التي يُفترض أن تحملها الأحزاب التي سوف تشارك في «التحالف الحكومي» المقبل، وإنما يدور أساساً حول الأشخاص وعدد المناصب ونوعية الحقائق والمهام وذلك في غمار استشارة حمى رهيبة للاستوزار. الأمر الذي يتنافى مع الكثير من قيم ومعايير العقلانية والاستحقاقية والكفاءة مما يجب اعتماده كأساس لإسناد المناصب والمهام والمسؤوليات، ولا ريب في أن وضعاً سياسياً كهذا ستكون له تبعات وآثار سلبية، وخاصة في ما يتعلق بمضاغفة مشاعر الإحباط الاجتماعي، وتكريس ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية لدى المواطنين، وفقدانهم الثقة في السياسة والأحزاب والانتخابات. وفي مجمل ما ينبثق عنها من أجهزة ومؤسسات لتدبير الشأن العام. إنَّه وضع يطرح أكثر من سؤال حول مستقبل المسار السياسي والتحول الديمقراطي الحداثي في المغرب المعاصر. وذلك بكل ما ينخرط فيه مجتمعنا، محلياً ودولياً من استحقاقات ورهانات سوسيو حضارية متعددة.

فإن الأمر يتطلب، لتحقيق ذلك، مجموعة من الشروط هي كما يلي:

أ - على الأحزاب السياسية بالذات أن تعمل على تجاوز ما تعيشه من أوضاع التشرذم التي يفاقمها تقسيم المقسم وتجزئ المجزأ، والسعي بكافة الوسائل نحو تشكيل أقطاب سياسية مرجعية توجه العمل السياسي فكراً وممارسة باتجاه دعم المزيد من إنماء وخلق فرص التكامل والتحالف والتكتل والتمحور حول توجهات وبرامج ومشاريع سياسية قطبية ليبرالية أو يسارية أو وسطية... الخ. مع ضرورة إقامة ذلك على أسس حوار سياسي وطني حقيقي نابذ للإقصاء أو التهميش أو الخضوع التام للضغوط والتوجيهات الفوقية أو للحسابات السياسية الضيقة المحدودة الآفاق الفكرية والاجتماعية. إن هذا التوجه هو الذي يمكن القوى السياسية الحية في المجتمع - في تقديرنا على الأقل - من تشكيل برلمان متكامل منتج، وحكومة قوية متماسكة، قادرين معاً على استثمار سياسي عقلاني للهوامش التي تتركها لهما تلك القوى والسلط التقليدية بما هي «مخزن مستحدث» ما يزال متنفذاً وفعالاً ومؤثراً في مختلف مجالات ودوائر صناعة وتنفيذ القرار في المجتمع المغربي المعاصر، مشكلاً بذلك أهم العوائق التي تحول دون تحقيق «تنمية سياسية» حقيقية تكون عنواناً دالاً على تحول ديمقراطي حقيقي سليم، لا على مسار متعثر معطوب^(٢٤).

ب - وفي إطار التوجه الإصلاحي الآنف، يجب على الأحزاب السياسية أيضاً، وخاصة منها تلك المشاركة في البرلمان أو الحكومة أن تحتهد، في ظل ديناميكية سياسية فعالة ومتواصلة، في أن تجعل من مؤسسة البرلمان قوة سوسيو سياسية قادرة على أن تقوم بأدوارها وأن تمارس مجمل صلاحياتها التمثيلية والاستشارية والتشريعية والدبلوماسية والسياسية الموكلة إليها... وأن تجعل من الحكومة كذلك - في إطار تواصلها وحوارها الدائم مع البرلمان - جهازاً تنفيذياً متناغم المكونات، مؤهلاً وقادراً، انطلاقاً من برنامج حكومة واضح المكونات والقاصد، لا على مجرد التطبيق والتنفيذ، وإنما أيضاً - وهذا هو الأهم - على امتلاك زمام المبادرة والتدخل، بل وعلى الخلق والإبداع واجتراف البدائل والحلول للطوارئ والمفاجئ والمتواتر من المشكلات والمصاعب والأزمات المصاحبة لتبدل الأحوال والظروف والمعطيات الاجتماعية المتغيرة في أبعادها الداخلية والخارجية.

إن تتبع ونقد وتقييم الأداء الإنجازي للأحزاب السياسية وللبرلمان وتفسير الحدود والحواجز في هذا الزمن العولمي/العالمي الجديد، قد أمست، في المجتمع المعاصر عامة من بين أهم وسائل وأدوات مراقبة المؤسسات الأنفة ومدى مصداقية ونجاعة خطاباتها وأفكارها وبرامجها، الأمر الذي قد يؤدي إما إلى حفز الكتلة الناعبة على الانخراط في مشاركة سياسية وانتخابية واعية مسؤولة حرة ومعبرة، وإما أن يعمل على إضعاف هذه المشاركة - كما وقع في انتخابات أيلول/سبتمبر الماضي - مؤدياً بالكثير من الناعبين إلى السقوط في

(٢٤) انظر: الديمقراطية والتحويلات الاجتماعية في المغرب: *Changements politiques au Maghreb* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 2001), et Abdellah Saaf, *La Transition au Maroc*, l'invitation (Casablanca: EDDIF, 2001).

منزلقات الإحباط والتذمر والعزوف عن المشاركة الانتخابية، بل وحتى السياسية بشكل عام، وبكُلِّ ما لها كظاهرة اجتماعية من عوامل وأبعاد ودلالات سوسيو سياسية واقتصادية وثقافية متعددة متداخلة أشرنا إلى بعض أهمها في ما سبق^(٢٥).

ج - يتطلب الوضع إذاً إصلاحاً شاملاً متكاملًا للحقل السياسي الوطني بنياتٍ وهياكل وفعالياتٍ وثقافةً سياسيةً وممارساتٍ وأطرًا إرشادية موجهة للتفكير والسلوك (Paradigmes). إن إصلاحاً مُرَشِّداً وعميقاً لِكُلِّ هذه المكونات هو القمين في تصورنا، بإعادة الاعتبار للسياسة، لا فقط كفن راقٍ ومتحضر لتدبير الممكن، وإنما بالنظر إليها، وهذا هو الأجدر بالاهتمام، كممارسة فكرية واجتماعية محتضنة أيضاً للكثير من قيم الحق والخير والجمال، أي للمبادئ والأهداف النبيلة التي تسعى الإنسانية، عبر كل تاريخها الطويل، إلى تحقيقها وتأصيلها في الوجود المعيشي تفكيراً ووجداناً وإنجازات عملية متعينة. بهذا يمكن أن تكفَّ السياسة عن أن تظل موضومة بالرداءة، والأزمة الخانقة، وانسداد الآفاق، أو حتى بالنعي لها بعد موت يراه البعض واقعاً متحققاً لا يرتفع. وبهذا أيضاً يمكن للسياسة أن تستعيد رونقها وجاذبيتها وثقة المجتمع بها، لتغدو فكرةً أو تيممةً منتجة للأفكار والقيم البانية، ومولدة للحافزية وللقدرة على خلق الطموح والأمل وابتداع الحلم بالمستقبل الواعد الأفضل. ذلك أن ما تعلمنا إياه «سيكولوجيا الشعوب» هو أن من أخطر ما يمكن أن تواجهه المجتمعات هو افتقادها، نخباً وجماهير، لقوة وأصالة ووضوح الخيال والحلم وابتكار الحلول والبدائل والآفاق الممكنة للتغيير والتجاوز والتحرر من شرقة الإحباطات والتخبطات والهزائم وفقدان الثقة بالذات، أو حتى بالعالم من حولها ماضياً وحاضراً وتوجهات مستقبلية هادفة. ومما هو معروف أن جلّ مجتمعاتنا العربية والثالثة لا تبتعد كثيراً عن مأساوية هذه الأوضاع المؤسفة الخطيرة. ولنستحضر هنا ما يؤطر المشاركة السياسية والانتخابية في مجتمعنا من ظروف وعوامل وموجهات^(٢٦).

د - ولعل من أبرز الأعطاب التي تَعْتَوِّرُ جُلَّ مشاريع الإصلاح والتجديد والتحديث والدمقرطة في مجتمعنا، قطرياً وقومياً عربياً، هو أن هذه المشاريع لا تملك في الغالب تصوراً واضحاً ومتناغماً للإنسان/الفرد/المواطن الذي هو الدعامة المفصلية لِكُلِّ ديمقراطية أو تحديث. إن «التنمية السياسية» بما هي استنهاض شمولي لِكُلِّ مقومات ومكونات وجوانب الحقل السياسي: تنظيمياً وأنشطة ومؤسسات وممارسة ثقافية ديمقراطية حزبية داخلية وسياسية واجتماعية عامة. لا يمكنها أن تتحقق إلا في إطار مشروع مجتمعي شمولي متكامل

(٢٥) محسن: في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، و«ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية».

(٢٦) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)؛ الكواري [وآخرون]. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي؛ Berdouzi, *Destinées démocratiques: Analyse et prospective du Maroc politique: Légitimité royale, design démocratique, institutions et acteurs politiques, syndrome néo-maraboutique*, et Hassan Benaddi, *Réflexion sur la transition démocratique au Maroc* (Rabat: Centre Tarik Ibn Ziad pour les études et la recherche, 2000).

متمحور بالأساس حول «تنمية بشرية – إنسانية» يحتل صدارتها «الإنسان»، بما هو «رأس مال بشري» عالي القيمة مادياً ورمزياً، وبما هو فاعل وهدف كل تنمية اجتماعية وحضارية شاملة، والضامن الأساسي لشروط تواصلها واستدامتها في إطار سيرة تحول ديمقراطي سليم^(٢٧).

إن هذا هو، في تقديرنا، أحد أبلغ الدروس التي على نخبنا السياسية بالذات أن تتعلمه من تاريخ وتجارب الأمم والشعوب، وأن تعمل، بعد هذا الاستيعاب العميق والمسؤول، على بلورة «إرادة سياسية واجتماعية» قوية وواعية للإصلاح والتغيير والتجديد، مبادرة بذلك إلى نقد ذاتي وموضوعي لأشكال وعوامل ضعفها وتهافتها وهامشيتها الاجتماعية، وعاملة بذلك أيضاً على تفعيل رشيد ممنهج لمهامها وأدوارها السياسية والاجتماعية، وخاصة ما يرتبط منها بوظائف التربية والتكوين والتثقيف والتنشئة السياسية للمواطنين عامة، وللأجيال الصاعدة الشبابية تحديداً، نظراً لما أصبحت تتمتع به هذه الأجيال، في المجتمع الحديث من أهمية ووزن وراهنية^(٢٨).

وعلى نخبنا الحزبية والسياسية والاجتماعية أن تدرك أننا نعيش الآن مستجدات زمن جديد غدا فيه تشكيل الرأي العام وتوجيه المشاركة وبناء القيم والاتجاهات والمواقف والأحكام بمثابة «صناعة أو هندسة اجتماعية» موجهة، قائمة على أسس علمية قوية، وعلى مناهج دراسية وتكوينية وتثقيفية وسياسية منسجمة المرجعيات والأهداف والآليات وأساليب الاشتغال.

وبامتلاك نخبنا هذه لـ «وعي مطابق» بهذه المعطيات والتحديات والرهانات يمكنها أن تنحو باتجاه إقامة «قطيعة معرفية واجتماعية» عميقة مع كافة أشكال القيم والعلاقات والممارسات التقليدية المتأكلة وأن تسعى، إلى الاجتهاد من أجل التأسيس لـ «ثقافة سياسية حديثة مؤسلة»، مستوعبة من جهة، لكل مقوماتنا وقيمنا وخصوصياتنا التاريخية والروحية والسوسيو حضارية الأصيلة، ومتواصلة إيجابياً مع كل أبعادها وامتداداتها الكونية الإنسانية الشاملة من جهة ثانية. أما ما يتنازع مع ذلك فسوف لن يؤدي بمسار أوضاعنا السياسية والاجتماعية المتدهورة إلا إلى تكرار التجارب المريرة الفاشلة، وموالة إنتاج حالات الدوران في الحلقات المفرغة، والارتهان، على المستوى الذاتي الداخلي، لإكراهات الفقر والتخلف والعقم الفكري والسياسي القاتل، وعلى المستوى الموضوعي الخارجي، لمختلف ضغوط وعوامل التبعية والخضوع للكثير من مواقع ومراكز القوى المهيمنة المتنفذة على مستوى النظام العالمي/العولمي الجديد، بكل رهاناته وتحدياته واستحقاقاته الفكرية والتقنية والحضارية ■

(٢٧) محسن: في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، ص ١٢٣ - ١٢٧، والخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية، ص ٤٤ - ٥٥.

(٢٨) حسن قرنفل: النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق: مقارنة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٧)، والمجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟ (بيروت: الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٧)، ومحسن: في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، ص ١١٩ - ١٣٧.